

## برنامج الخصخصة في ليبيا

د / مصطفى خليفة بلقاسم الجدير

أستاذ مشارك بقسم إدارة الأعمال

كلية الاقتصاد - جامعة طرابلس - ليبيا

### ملخص الدراسة:

تتضمن الدراسة التأكيد على أهمية تبني سياسة الخصخصة بالاقتصاديات المعاصرة بما يحققه ذلك من منافع وأهداف عديدة، تسعى جميع الدول إليها، وبمراجعة نتائج الخصخصة في ليبيا، والوقوف على مدى التحسن في الأداء للعاملين في مجال خصخصة القطاع العام الليبي، وبالنظر لواقع الاقتصاد الليبي اليوم، لا بد من تفعيل سياسة الخصخصة في كثير من قطاعات الدولة الليبية.

ولمتطلبات نجاح الخصخصة في ليبيا يحتاج إلى التطوير والتغيير إلى الأفضل والاعتماد على العنصر البشري، وهو أهم الأصول بالمنظمة.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على آراء العاملين بالقطاع العام الليبي تجاه سياسة الخصخصة في القطاعات والشركات وتطوير تجربة الخصخصة في ليبيا، والتعرف على مدى الاقتناع العام بضرورة الخصخصة، والتوسع في قاعدة الملكية لدى القوى البشرية الليبية.

**الكلمات المفتاحية:**

الخصخصة - الخصخصة العامة - عمليات الخصخصة - حلقات عمل الخصخصة - تقليص الاستثمار - اللاتأميم - بيع الأصول - إعادة الهيكلة - توسيع قاعدة الملكية - تغيير نمط الملكية.

**Abstract:**

The study emphasizes the importance of adopting a policy of privatization in contemporary economies with many benefits and objectives, all States seek, reviewing the results of privatization in Libya, and to find out the improvement in the performance of workers in the field of privatization of the Libyan public sector, given the reality of the Libyan economy today, the policy of privatization in many sectors of the Libyan state must be activated.

The requirements of success of privatization in Libya needs to develop and change for the better and rely on the human element, which is the most important assets in the organization.

The study aims to identify the views of Libyan public sector employees on the policy of privatization in sectors and companies and develop the experience of privatization in Libya, and to identify the general conviction of the need for privatization and the expansion of the ownership base of the Libyan manpower.

**Key Words:**

Privatization - General Privatization - Privatization process - Privatization Workshops - Reducing Investment - Non-Nationalization - Asset Sale - Restructuring - Expansion of Financial Rule - Changing Ownership Style

## مقدمة:

اتجهت العديد من الدول إلى تبني سياسة الخصخصة من خلال التغلب على مشاكل قطاع الأعمال العام، وأثبتت التجارب العديدة أهمية هيكل الملكية وتأثيره على أداء الشركات بشكل عام. ولقد كان إدراك الدول المتزايد لتلك الحقيقة عاملاً حافزاً على التوجه نحو الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية بقصد تحقيق العديد من الأهداف، لعل أهمها ؛ زيادة كفاءة أداء الشركات والمؤسسات بالدولة، وتشجيع الاستثمار الخاص، وزيادة دوره في تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتقليل العبء المالي علي موازنة الدولة.

وإن نجاح برنامج الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية إنما يستلزم تهيئة المناخ المناسب لتنفيذها، والافتتاح العام بضرورتها لتحقيق الإصلاح الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة، فضلاً عن ضرورة توافر إطار من الشفافية والوضوح والمصداقية، وكذلك المتابعة المستمرة للمراحل التنفيذية للبرنامج المتبع ومدي تحقيقه للأثار الإيجابية المتوقعة (أو المستهدفة) على المستويين الكلي والجزئي. وتحاول الدراسة الحالية التعرف علي مدي توافر الافتتاح العام بضرورة الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية لدي القوي البشرية الليبية، وكذلك تقييم التجربة الليبية في مجال الخصخصة.

## الدراسات السابقة:

### أولاً: الدراسات العربية :

دراسة الشريقي (٢٠١٠) : تهدف الدراسة إلى تحليل الأداء للشركات من حيث اثر الخصخصة على الأداء المالي والتشغيلي . وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية : إلى تحسن الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية السيولة ، والربحية، ونسب النشاط، وأن تكون الخصخصة مشروطة بالأداء وتحسين الأداء عموماً من خلال رفع كفاءة الشركات وزيادة إنتاجيتها: وقد خلصت الدراسة إلى وجود تطور في الأداء المالي والتشغيلي بعد الخصخصة .

دراسة الهزيمة (٢٠٠٤) : تهدف الدراسة الي تقييم تأثير الخصخصة على الأداء التشغيلي لشركات الأردنية ولتحديد ما إذا حدث تحسين في أداء هذه الشركات ، وقد اظهرت نتائج هذه المقارنة مدى ضعف الأداء التشغيلي والمالي قبل التحول الى القطاع الخاص .

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية : تحسين أداء الشركات التي تم خصصتها في المملكة الأردنية ، وازدياد درجة المنافسة ، وزيادة حجم الإنتاج .

دراسة محمد (٢٠٠٢) : تهدف الدراسة إلى تحديد أساليب تغيير نمط ملكية اسهم شركات قطاع الأعمال العام (الخصخصة)، والتعرف على اثر هذه الأساليب على كفاءة الأداء المالي للشركات التي تم تحويل نمط ملكيتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص .

وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى النتائج الإيجابية المتوقعة من خصخصة الشركات العامة سوف تختلف بشكل معنوي باختلاف الأسلوب المتبع في تغيير نمط

الملكية وما إذا كان من خلال البيع لمستثمر رئيسي أم طرح الأسهم للاكتتاب العام أم من خلال البيع لاتحاد العاملين.

**دراسة فتحي (١٩٩٩):** حيث أوضحت الدراسة أن هناك فروقاً جوهرية بين القطاع العام والقطاع الخاص فيما يتعلق بمستوى الأداء. وإن الأداء الاقتصادي للشركات المملوكة للقطاع الخاص أفضل من الأداء الاقتصادي للشركات المملوكة للدولة أو الشركات المشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص، فضلاً عن ارتفاع كفاءة الأداء الاقتصادي في أغلب الشركات التي تم خصصتها .

### ثانياً الدراسات الأجنبية:

**دراسة Ogdeh (2009):** تهدف الدراسة إلى تقييم الأداء المالي والتشغيلي للشركات الأردنية التي تمت خصصتها في الأردن، وبحثت الدراسة في الفرق بين الأداء قبل وبعد الخصخصة. وتوصلت نتائجها إلى أن هناك زيادة وتحسن في الربحية للشركات وزيادة في الكفاءة التشغيلية للشركات التي تم خصصتها، وتبين أن الأداء المالي والتشغيلي كان أفضل في حالة الخصخصة الكاملة.

**دراسة Awamleh (2002):** تهدف الدراسة إلى تقييم مفهوم الخصخصة وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية على شركات القطاع العام. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن درجة الإقناع للشركات بمبدأ الخصخصة عالية جداً، ولكن الخصخصة ليست مناسبة لجميع الشركات، وعليه أوصت الدراسة بعمل خصخصة قطاع محددة على أساس دراسات الجدوى الاقتصادية، وأن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية الناتجة عن الخصخصة يجب أن تكون بالتدرج .

دراسة **Omran (2001)**: تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تقييم على الأداء المالي والتشغيلي للشركات المصرية المخصصة حديثاً ، ولتحقيق هذا الهدف تمت المقارنة بين الشركات بعد وقبل الخصخصة. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تم خصصتها قد شهدت تحسناً في مؤشرات أدائها رغم أنها حققت انخفاض في عدد العاملين فيها ، كما أن الشركات التي تم بيعها للعاملين كان أفضل من الشركات التي تم خصصتها بطرق أخرى.

دراسة **Ernst (1999)**: قامت هذه الدراسة بتقييم شامل للأثار الاقتصادية في المغرب أو فيما يتعلق بتقييم أداء الشركات المخصصة ، وهدفت الدراسة إلى احتساب الشركات المغربية تمت خصصتها ومعرفة مؤشرات الأداء المالي. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تم تخصيصها قد شهدت تحسناً في أدائها.

دراسة **D'Souza, et. al. (1999)**: تناولت الدراسة أثر الخصخصة على الأداء لشركة تم خصصتها في الدولة الصناعية . وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية : خصخصة الشركات العامة تؤدي إلى: زيادة مؤشرات الربحية والكفاءة التشغيلية والإنتاجية، وكذلك زيادة الأنفاق الاستثماري بشكل جوهري بعد عملية الخصخصة ، وانخفاض مؤشرات المديونية، وانخفاض حجم العمالة.

دراسة **Narjess, B., (1998)**: ولقد أكدت الدراسة على أهمية هيكل الملكية كمحدد رئيسي لتحسين الأداء؛ حيث تشير أدلة الدراسة إلي أن زيادة درجة التركيز في الملكية يزيد من درجة التحسن في أداء الشركات بعد الخصخصة، حيث يصاحبه ضخ لاستثمارات جديدة إلى الشركة مما يؤدي إلى زيادة مستوى العمالة، وزيادة كمية المخرجات، والتحسن في مستوى الكفاءة التشغيلية، وربحية الشركة.

وأشارت الدراسة إلى أن درجة التحسن في أداء الشركات بعد خصخصتها عادة ما يكون اكبر في الدول ذات متوسط الدخل المرتفعة للأفراد عنه في الدول ذات الدخل المنخفضة عن المتوسط العالمي.

دراسة **Djankov & Pohl, G., (1997)**: فقد استهدفت الدراسة تأثير الخصخصة على الأداء، وذلك من خلال المؤسسات التي تم خصخصتها، وأوضحت نتائج الدراسة ما يلي: أن الخصخصة تساهم في تحسين أداء الشركات بدرجة أكبر إذا صاحبها تركيز في هيكل الملكية الخاصة، وأن الخصخصة تساهم في تحسين مستوى ربحية الشركة وكذلك زيادة القيمة السوقية للشركة بدرجة أكبر عندما يتم ربط حوافز الإدارة بمنافع الملكية.

#### مشكلة الدراسة:

أوضحت العديد من الدراسات والتقارير إلى أن مؤسسات وشركات القطاع العام الليبي تعاني من أوجه قصور عديدة في أداء العاملين، وتتمثل أوجه القصور فيما يلي:

- ١- نتيجة هيمنة القطاع العام على معظم النشاطات الاقتصادية وتولى الخزنة العامة الإنفاق عليه من الميزانية العامة ظهور عجز مستمر متراكم.
- ٢- تدنى مستوى الطاقات الإنتاجية المحققة لإجمالي شركات القطاع العام إلى ٢٢٪ فقط من الطاقة المتاحة

ويمكن بلورة مشكلة الدراسة الحالية على النحو التالي:

- أهمية خصخصة الشركات العامة الليبية للقضاء على أوجه القصور الحالية التي تعاني منها شركات القطاع العام.

## فروض الدراسة:

وفقاً لمشكلة وأهداف الدراسة، تركز الدراسة الحالية علي الفرض الرئيسي التالي :

### الفرض الرئيسي :

هناك إدراك قوي لدي العاملين بالشركات العامة الليبية لأهمية وضرورة إتباع سياسة الخصخصة في ليبيا: حيث يتوقعون أن تساهم الخصخصة في تحسين كفاءة الأداء. وبالتالي المساهمة في تحسين الأحوال الاقتصادية في ليبيا

ولاختبار هذا الفرض الرئيسي تم تقسيمه إلي ثلاثة فروض فرعية كما يلي :

- ١- ترتفع درجة إدراك العاملين والقيادات بالشركات العامة الليبية للجوانب الإيجابية التي يمكن أن تحققها الخصخصة بالنسبة لأداء تلك الشركات.
- ٢- ترتفع درجة أدراك العاملين والقيادات بالشركات العامة الليبية للجوانب الإيجابية التي يمكن أن تحققها عملية الخصخصة للاقتصاد الليبي ككل.
- ٣- انخفاض درجة تخوف العاملين والقيادات بالشركات العامة الليبية من حدوث الآثار السلبية التي يمكن أن تصاحب تطبيق سياسة الخصخصة في ليبيا.

## أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية إلي تحقيق الأهداف التالية :

- ١- مراجعة مفهوم الخصخصة، والوقوف علي أهم المراحل التي مرت بها عمليات الخصخصة.
- ٢- عرض وتقييم برنامج الخصخصة على مستوى القطاعات والشركات في ليبيا.
- ٣- التعرف على اتجاهات و آراء العاملين اتجاه تطبيق سياسة الخصخصة في ليبيا.
- ٤- إبراز أهمية وضرورة خصخصة الشركات الاقتصادية المملوكة للدولة



**مجتمع وعينة الدراسة :****أ- مجتمع الدراسة :**

وفقاً لطبيعة وأهداف الدراسة يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة الشركات التي تم التعامل معها في برنامج الخصخصة الليبي، وقد بلغ عدد الشركات - التي تمثل مجتمع الدراسة - ١٤٥ شركة تتضمنها ست قطاعات صناعية بالاقتصاد الليبي .

**ب- عينة الدراسة :****ثانياً: عينة العاملين:**

اعتماداً على عينة استطلاعية Pilot Study ذات حجم (٣٠) مفردة، موزعة على كل طبقة من طبقات مجتمع الدراسة، والذي يضم كل من قطاع الصناعات الغذائية، النسيج والملابس، صناعة الأثاث والورق، مواد البناء .

**جدول رقم (١)**

الإحصاء الوصفي لطبقات مجتمع الدراسة بناءً على العينة الإستطلاعية للمتغيرات المتعلقة بأوجه قصور القطاع العام من حيث العاملين

م	مجتمع الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
١	قطاع الصناعات الغذائية	٣,٥٣	٠,٦٥	٠,١٠٥
٢	قطاع الملابس	٣,٦٤	٠,٦١	٠,١١٩
٣	قطاع الأثاث والورق	٣,٩٩	٠,٥٨	٠,١٠٠
٤	قطاع مواد البناء	٣,٦٧	٠,٦٦	٠,١٢٠
٥	قطاع الصناعات الكيماوية	٣,٩١	٠,٦١	٠,١٠٧
٦	قطاع الصناعات المعدنية والهندسية والكهربائية	٣,٩٨	٠,٥١	٠,٠٩١
	<b>الإجمالي</b>	<b>٣,٧٩</b>	<b>٠,٦٣</b>	<b>٠,٠٤٥</b>

يتضح من الجدول السابق:

- ١- يأتي قطاع الأثاث والورق في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره ٣,٩٩٪ يليه في الترتيب قطاع الصناعات المعدنية والهندسية والكهربية والمعدنية بمتوسط حسابي قدره ٣,٩٨٪ ثم قطاع الصناعات الكيماوية بمتوسط حسابي ٣,٩١٪ وأخيراً قطاع الصناعات الغذائية بمتوسط حسابي ٣,٥٣٪.
- ٢- أن الخطأ المعياري لكل من القطاعات سابقة الذكر بالجدول (١) لم تتجاوز ربع قيمة المتوسط الحسابي مما يدل على الأتساق الداخلي للبيانات.

$$n = \left[ \frac{1.96 \times 0.63}{0.05} \right]^2 \cong 610$$

هذا وقد تم تقدير حجم العينة لكل طبقة من طبقات مجتمع الدراسة ( قطاع الصناعات الغذائية، الملابس، الأثاث والورق، مواد البناء، الصناعات الكيماوية، الصناعات المعدنية والهندسية والكهربية ) على التباين داخل كل طبقة، وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، وذلك كما يلي:

#### جدول رقم (٢)

التخصيص الأمثل لطبقات مجتمع الدراسة بناءً على العينة الإستطلاعية

م	الطبقات	N	الانحراف المعياري $\sigma$	التوزيع النسبي $N \times \sigma$	حجم العينة
١	قطاع الصناعات الغذائية	٦٢٢٤	٠,٦٥	٦٥٩	٦٣
٢	قطاع الملابس	١٦١٤	٠,٦١	٣٧٩	٣٦٣
٣	قطاع الأثاث والورق	١٦١٤	٠,٥٨	٩٣٦	٩٠٦

٤	قطاع مواد البناء	٣٩٥	٠,٦ ٦	٢٦١	٤,١٠	٢
٥	قطاع الصناعات الكيماوية	٤١٣	٠,٦ ١	٢٥٢	٣,٩٥	٢
٦	قطاع الصناعات المعدنية والهندسية والكهربائية	٩١٧	٠,٥ ١	٤٦٨	٧,٣٤	٤
		١.٥٧٧	-	٦٣ ٧٣	١٠,٠	٦ ١ ٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة قطاع الملابس إلى إجمالي عينة البحث قد بلغت ٥٩,٦% وذلك تناسباً مع حجم المجتمع داخل ذلك القطاع يليه على الترتيب قطاع الأثاث والورق بنسبة ١٤,٧% ثم قطاع الصناعات الغذائية بنسبة ١٠,٣% وأخيراً قطاع الصناعات الكيماوية بنسبة ٣,٩٥%، وبلغت نسبة العينة لإجمالي حجم مجتمع الدراسة ٥,٨% لإجمالي قطاعات الدراسة.

### جدول رقم (٣)

#### استجابات مفردات عينة الدراسة

م	الطبقات	حجم العينة	عدد الاستبيانات المرسله	عدد الاستبيانات الواردة	نسبة الاستجابة	نسبة عدم الاستجابة
١	قطاع الصناعات الغذائية	٦٣	٦٣	٤٨	٧٦,٢	٢٣,٨
٢	قطاع الملابس	٣٦٣	٣٦٣	٢٧٢	٧٤,٩	٢٥,١
٣	قطاع الأثاث والورق	٩٠	٩٠	٦٥	٧٢,٢	٢٧,٨
٤	قطاع مواد البناء	٢٥	٢٥	٢٢	٨٨	١٢
٥	قطاع الصناعات الكيماوية	٢٤	٢٤	٢١	٨٧,٥	١٢,٥
٦	قطاع الصناعات المعدنية والهندسية والكهربائية	٤٥	٤٥	٤٠	٨٨,٩	١١,١
	الإجمالي	٦١٠	٦١٠	٤٦٨	٧٦,٧	٢٣,٣

يتضح من الجدول السابق أن قطاع الصناعات المعدنية والهندسية والكهربية في المرتبة الأولى بنسبة استجابة ٨٨,٩٪ إليه على الترتيب قطاع مواد البناء بنسبة ٨٨٪ ثم قطاع الصناعات الكيماوية بنسبة ٨٧,٥٪ ثم قطاع الصناعات الغذائية بنسبة ٧٦,٢٪ ثم قطاع الملابس بنسبة ٧٤,٩٪ وأخيراً قطاع الأثاث والورق بنسبة ٧٢,٢٪.

وقد بلغ نسبة الاستجابة العامة لإجمالي مفردات عينة الدراسة إلى إجمالي الاستبيانات المرسله (٦١٠) بنسبة ٧٦,٧٪ مما يدل على اهتمام مفردات عينة الدراسة، الأمر الذي انعكس على استجابات تلك المفردات.

#### آراء العاملين تجاه سياسة الخصخصة :

تنوع مفردات العينة من حيث سنوات الخبرة والمؤهل العلمي والجنس. ويوضح الجدول (٤) خصائص مفردات المعاينة التي اعتمدت عليها الدراسة الحالية.

الجدول (٤) خصائص مفردات المعاينة بالدراسة

المجموع	خصائص مفردات المعاينة بالدراسة				
	أنثى	ذكر	الفرقة	العدد	
٤٦٨	٨٨	٣٨٠			
%١٠٠	١٨,٥	٨١,٥			
المؤهل العلمي	ماجستير فما فوق	بكالوريوس أو د.عالي	ثانوية أو د.م	أقل من الثانوية العامة	الفرقة
					العدد
٤٦٨	٤٣	١٠٧	٢٩٢	٢٦	
%١٠٠	%٩,٢	%٢٢,٩	٦٢,٤%	%٥,٦	

الفئة	العدد	النسبة %	من ٥ إلى ١٠	من ١٠ إلى ١٥	من ١٥ فأكثر
سنوات الخبرة	١٣٩	٢٩%	٢٦,٣%	١٠,٣%	٤٦٨
مستوى الإدارة	١٢٧	٢٧,١%	١١٧	٢٢٤	٤٦٨
طبيعة العمل	١٥٩	٣٤%	٣٠٩	٣٠٩	٤٦٨

ويوضح الجدول السابق أن مفردات المعاينة التي اعتمدت عليها الدراسة الحالية تميزت بما يلي:

- ١- أنها تضمنت العاملين بالشركات الليبية وذلك من حيث المستوى الإداري والمستوى الفني.
- ٢- أنها اشتملت على العديد من الفئات المختلفة من حيث المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، وكذلك الجنس.
- ٣- العينة تضمنت ٤٦٨ مفردة وهي تمثل نسبة استجابة عالية حيث تصل إلى (٧٨%) من مجموع المفردات التي تم توجيه قائمة استقصاء لها باعتبارها وحدات المعاينة بالدراسة.

وتشير المزايا السابقة إلى إمكانية اعتبار العينة التي اعتمدت عليها الدراسة عينة ممثلة للمجتمع، وبحيث يمكن الاعتماد على نتائج تحليل قوائم الاستقصاء

بدرجة ثقة عالية نسبياً. هذا، ويوضح الجزء التالي نتائج تحليل إجابات وحدات المعاينة على الأسئلة التي تضمنتها قائمة الاستقصاء.

### القصور الحالي في منشآت القطاع العام الليبي:

يوضح الجدول (٥) نتائج التحليل الإحصائي آراء المستقصي منهم.

#### جدول (٥)

#### أوجه القصور الحالية في منشآت القطاع العام الليبي

أوجه القصور	إجابات المستقصي منهم								مؤشرات التحليل الإحصائي				
	موافق تماماً		موافق		بدون رأي (محايد)		غير موافق		غير موافق على الإطلاق	م	ن	م	ن
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك					
١	٢٧	٣٠	١٠	١٠	٤٠	٢٠	٢٠	٤٠	٥٠	٢٠	٢٠	٤٠	٢٠
٢	٣٣	٣٩	١٠	١٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
٣	٣٦	٣٦	١٠	١٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠

مؤشرات التحليل الإحصائي				إجابات المستقصى منهم								أوجه القصور			
ال	معا	ال	الم	غير موافق على الإطلاق		غير موافق		بدون رأى (محايد)		موافق		موافق تماماً			
				%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
٣	٣٤	١٠	٣٠	٥	٢	٨	٨	١	٥	٧	٨	٤	٢	٤	عدم فعالية الهياكل التنظيمية بالمنشآت
-	١٦	٠	٣٠	المتوسط											
-	١٧	٠	٣٠	المتوسط العام											

من خلال المؤشرات الإحصائية الموضحة بالجدول (٥) يمكن استخلاص ما يلي:

أن أهم نواحي القصور في إدارة القطاع العام الليبي تتمثل في الروتين الإداري وغياب مشاركة العاملين، حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٢٢ درجة وهو ما يعنى إجابات المستقصى منهم - في المتوسط - تتراوح بين موافق تماماً وموافق، ويلي ذلك في الترتيب ضعف أنظمة الرقابة في المنشآت العامة الليبية حيث بلغ المتوسط الحسابي

للإجابات ٣,٨٧ درجة. ثم يلي ذلك جوانب ضعف أخرى من حيث الإدارة تتمثل في عدم فعالية الهياكل التنظيمية وانخفاض فعالية التخطيط بالمنشآت العامة الليبية. وعلى ضوء جوانب القصور السابقة (من حيث الإدارة، والبحث والتطوير العاملين)، وكذلك الإيجابيات النظرية المتوقعة من سياسات الخصخصة - والتي تم توضيحها سابقاً بالفصل الثاني من الدراسة - يمكن القول أن تبني ليبيا لسياسة الخصخصة قد يعد أحد البدائل الهامة - والمتاحة في الوقت الحالي - لأجل تحسين الأداء العام لمنشآت القطاع العام الليبي.

**الإيجابيات المتوقعة من تطبيق سياسة الخصخصة في ليبيا:**

**[ أ ] الإيجابيات المتوقعة بالنسبة للمنشآت العامة الليبية :**

يوضح الجدول (٦) نتائج التحليل الإحصائي لأراء المستقصى منهم - بالدراسة الحالية - فيما يتعلق بالإيجابيات المتوقعة من تطبيق سياسة الخصخصة بالنسبة للمنشآت العامة الليبية.

**جدول رقم (٦) الإيجابيات المتوقعة للمنشآت العامة الليبية نتيجة للخصخصة.**

الترتيب	مؤشرات التحليل الإحصائي	إجابات المستقصى منهم												الإيجابيات المتوقعة للمنشآت									
		موافق تماماً				موافق				بدون رأي (محايد)					غير موافق								
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%										
١	تحسين الأداء	٢١	٢٦	٩	١٠	٢٣	٩	١٥	٢٣	٥	٣٢	٧	١٦	١	٣	٤٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢	التدخل في قرارات المنشأة	٢٩	٦٣	٥	١١	٢٣	٩	٥٣	٢٣	٣	١١	٦	١٣	-	-	٣٠	٦	١	٢	١	٢	١	٢
٣	زيادة دخول العامل بالمنشأة	٢٥	٢٩	٥	١٤	٣٠	٣	١٠	٢٣	١	٢٣	٧	١٥	١	٣	٤٠	١	٢	١	٢	١	٢	١
٤	تطوير العمل	١٣	٢٧	٨	١٩	٤١	٤	١٣	٢٨	٦	٢٨	١	٢	٢	٦	٣٠	٩	٤	-	-	٢	٦	٢



الاجابيات المتوقعة للمنشات	اجابيات المستقصي منهم												مؤشرات التحليل الإحصائي		
	موافق تماما		موافق		بدون رأي (محايد)		غير موافق		غير موافق على الإطلاق		المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النسبة	
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
٥ انضباط العامل بين	١٩	٤٢	١٤	٣١	١٠	٢١	٥	٢	-	-	٤,١	٠,٠٩	٢٢,١	٦	
٦ بسائل العامل يسئل جهود أكبر	١٩	٤١	١٧	٣٨	٨٨	١٨	٩	١	-	-	٤,١	٠,٠٨٠	١٩,١	٢	
٧ انخفاض الهنر في موارد المنشات	١٢	٢٥	١٨	٣٩	٦٩	١٤	٦	١٤	٢	٦	٣,٦	١,١	٣٢,٣	٩	
٨ تقديم المنتج ات بوجود عالية	١٥	٣٢	١٩	٤١	٦٦	١٤	٣	٦	٢	٥	٣,٩	١,٠	٢٧,٩	٧	
٩ تقديم المنتج ات دون تاخير	٢٧	٥٨	١١	٢٤	١٤	٣	٣	٨	٣	١	٤,١	١,٢	٢٩,٧	٨	
١٠ حرص علي ممتلكات المنظم	٢٦	٥٦	١٣	٢٩	٤٠	٨	١	٣	١	٧	٤,٣	٠,٠٨٩	٢٠,٦	٤	
المتوسط العام												٤,٠	٠,٠٨٦	٢٤,٠	

من خلال النتائج الموضحة بالجدول (٦) يمكن استخلاص ما يلي :

أن أهم الجوانب الإيجابية المتوقعة من وجهة نظر المستقصي منهم من خصخصة المنشات العامة الليبية هي تحسين الأداء الاقتصادي للمنشاة حيث يبلغ المتوسط العام للآراء ٤,٦٠ درجة أي ما بين الموافقة التامة والموافقة، ويلي ذلك في الترتيب زيادة الحرص على صيانة آلات وممتلكات المنشاة ( المتوسط العام ٤,٣٧).

ثم زيادة دخول العاملين بالمنشآت بعد خصصتها ( المتوسط العام = ٤,٣١ ويلي ذلك العديد من الجوانب الإيجابية المتوقعة والتي أهمها على التوالي:

- ◀ تقديم المنتجات في الأوقات المحددة ودون تأخير (المتوسط العام ٤,١٩).
- ◀ بدل العاملين جهود اكبر في سبيل تنفيذ الواجبات والمسؤوليات (المتوسط العام ٤,١٨).
- ◀ زيادة انضباط العاملين وانخفاض حالات الغياب والتأخر ( المتوسط العام ٤,١١).

[ب] الإيجابيات المتوقعة بالنسبة للاقتصاد الليبي :

جدول (٧) الإيجابيات المتوقعة للاقتصاد الليبي نتيجة للخصخصة

الترتيب	مؤشرات التحليل الإحصائي			إجابات المستقصي منهم										الإيجابيات المتوقعة للمنشآت
	معامل الاختلاف	الآخر اف المعني اري	المتوسط اف الحس ابي	غير موافق على الإطلاق		غير موافق		بدون رأى (محايد)		موافق		موافق تماما		
				%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٨	٣٠,٠	١,٠٨	٣,٥٩	١,٣	٦	١٦	٧	٣٢	١٥	٢٣	١٠	٢٦	١٢	١ تصنيف الأوض اع المالية
٣	١٦,٥	٠,٧٤	٤,٥	-	-	١,٣	٦	١١	٥٣	٢٣	١١	٦٣	٢٩	٢ خلق مناخ مشجع للاستثمار
٧	٢٩,١	١,٠٨	٣,٧١	١,٣	٦	١٥	٧	٢٣	١٠	٣٠	١٤	٢٩	١٣	٣ زيادة فعالية الإنتاج
٦	٢٤,١	١,٠١	٤,١٩	١,٣	٦	١٥	٧	٢٣	١٠	١٧	٨٤	٥٣	٢٥	٤ جلب رؤوس الأموال
٢	١٥,٢	٠,٦٩	٤,٥٧	-	-	-	-	١٢	٥٦	١٩	٩١	٦٨	٣٢	٥ زيادة الإنتاج
٤	١٩,٣	٠,٨٤	٤,٣٥	-	-	٥,١	٢	٨,٥	٤٠	٣٢	١٥	٥٣	٢٥	٦ زيادة العمل
١١	٣٤,٣	١,٢	٣,٦٦	٦,٤	٣	١٤	٦	٢٠	٩٥	٢٥	١١	٣٤	١٥	٧ قرارات الإستراتيجية
٩	٣٣,١	١,١	٣,٤١	٥,١	٢	١٣	٦	٤٠	١٩	١٨	٨٥	٢٣	١٠	٨ الاعتماد على سوق المال
١١	٣٤,١	١,٢	٣,٦٦	١,٥	٤	٧,٣	٣	١٧	٨٢	٣٥	١٦	٢٩	١٣	٩ خفض العجز

الترتيب	مؤشرات التحليل الإحصائي			إجابات المستقصى منهم										الإيجابيات المتوقعة للمنشآت
	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق على الإطلاق		غير موافق		بدون رأي (محايد)		موافق		موافق تماما		
				%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
														المالي للدولة
٥	٢٠,٤	٠,٨	٤,٣١	١,٣	٦,٨	١,٨	٨,٨	٤١	٣٤,٦	١٦,٢	٥١,٥	٢٤,١	١	مستوي الدخل
١	١١	٠,٥	٤,٧٣	-	-	١,٢	٣	١٤	٢٠,٧	٩٧,١	٧٦,١	٣٥,٦	١	تحسين الإنتاج
	٢٤,٨	٠,٩٣	٤,٦	المتوسط العام										

ومن خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (٧) يمكن استخلاص أن هناك العديد من الجوانب الإيجابية المتوقعة - من وجهة نظر المستقصى منهم - من خصخصة المنشآت العامة الليبية، وذلك بالنسبة للاقتصاد الليبي ككل، وإن أهم هذه الإيجابيات المتوقعة ما يلي:

- تحسين نوعية وكمية الإنتاج بالدولة (المتوسط العام = ٤,٧٣).
- زيادة كفاءة الإنتاج وانخفاض الأسعار (المتوسط العام ٤,٥٧).
- خلق مناخ مشجع للاستثمار للأنشطة الإنتاجية (المتوسط العام ٤,٥٠).
- زيادة دخل العاملين ليبيا (المتوسط العام ٤,٣١).
- جذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية (المتوسط العام ٤,١٩).
- خفض العجز المالي للدولة (المتوسط العام = ٣,٦٦).
- زيادة فعالية إدارة وحدات الإنتاج (المتوسط العام = ٣,٧١).

#### التخوفات (السلبيات المتوقعة) من تطبيق سياسة الخصخصة في ليبيا:

يوضح الجدول (٨) نتائج التحليل الإحصائي لأراء المستقصى منهم - بالدراسة الحالية - فيما يتعلق بالجوانب السلبية أو (التخوفات) التي يتوقع حدوثها في الاقتصاد الليبي نتيجة لسياسة الخصخصة.

## جدول (٨) السلبيات المتوقعة للاقتصاد الليبي نتيجة للخصخصة

الترتيب	مؤشرات التحليل الإحصائي				إجابات المستقضي منهم								السلبيات المتوقعة للاقتصاد ككل	
	معاملة	الارتفاع	المتوسط	غير موافق على الإطلاق	غير موافق		بدون رأي (محايد)		موافق		موافق تماما			
					%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
٢	٣٩.٢	١,٢	٣,١	٢١.٨	٦.٠	١٦.٠	٧.٥	٣١.٨	١.٤	٢٣.٧	١.١	١٥.٦	٧.٣	١ الأثر السلبى
١٠	٥١.٦	١,٤	٢,٧	٢٢.٢	١.٠	٣٢.٣	١.٥	١٥.٢	٧.١	١٢.٦	٥.٩	١٧.٧	٨.٣	٢ عودة الاستثمارات
٣	٤٠.٥	١,٤	٣,٥	١٢.٨	٦.٠	١٧.٧	٨.٣	٩.٢	٤.٣	٢٧.١	٢.٧	٣٣.١	١.٥	٣ ظلم بعض الشرائح
٨	٤٧.٢	١,٤	٣,١	١٦.٢	٧.٦	٢٨.٠	١.٣	١٠.٣	٤.٨	١٧.٣	١.٣	٢٨.٢	١.٣	٤ ضياع الثروة
٤	٤١.٤	١,١	٢,٨	١١.٥	٥.٤	٣٠.٦	١.٤	٣٠.٨	١.٤	١٤.٣	٦.٧	١٢.٨	٦.٠	٥ ظهور مشكلة العمالة
١	٣٤.٦	١,١	٣,٢	٢٠.٦	١.٢	٢٩.٣	١.٧	٢٩.٣	١.٣	٢٢.٢	٠.٤	١٦.٧	٧.٨	٦ تقليص بعض الأجهزة
٦	٤٣.٥	١,٤	٣,٢	١٤.١	٦.٦	٢٠.٩	٩.٨	١٩.٧	٩.٢	١٧.٩	٤.٨	٢٧.٤	١.٨	٧ استيلاء عدد من المستثمرين
٥	٤٣.٣	١,٥	٣,٦	١٧.٩	٨.٤	٨.٣	٣.٩	١٢.٦	٥.٩	١٢.٨	٦.٠	٤٨.٣	٢.٦	٨ سيطرة رأس المال الأجنبي
١١	٥٤.٤	١,٥	٢,٨	٢٥.٦	٢.٠	٢٣.١	١.٨	١٣.٨	٦.١	١٥.٨	٧.٤	٢٢.٤	١.٥	٩ ظهور الاحتكاك
٧	٤٦.٦	١,٢	٢,٨	١٨.٢	٨.٥	٢٦.٣	١.٢	١٦.٦	٧.٥	٢٩.٥	٣.٨	١٠.٧	٤.٧	١٠ فقدان الدولة لجزء مهم
المتوسط العام														
	٤٤.٢	١,٣	٣,١											

- ومن خلال النتائج الموضحة بالجدول (٨) يمكن استخلاص أن أهم التخوفات (أو الجوانب السلبية) المتوقعة من تطبيق الخصخصة ليبيا - وذلك من خلال وجهة نظر المستقصى منهم - تتمثل فيما يلي :-
- سيطرة رأس المال الأجنبي على قسم مهم من الاقتصاد الوطني (المتوسط العام ٣,٦٥).
  - إصابة بعض شرائح المجتمع بالظلم بسبب حرمانهم من المشاركة في الحياة الاقتصادية (المتوسط العام ٣,٥٠).
  - استيلاء عدد من المستثمرين وذوى مراكز السلطة على وحدات الإنتاج بسعر منخفض (المتوسط العام ٣,٢٤).
  - تقليص بعض الأجهزة العامة ونقابات العمال (المتوسط العام ٣,٢١).
  - إضاعة الثروة العامة للدولة (المتوسط العام ٣,١٣).
- هذا ويلخص الجدول (٨) المتوسطات العامة لأراء المستقصى منهم فيما يتعلق بالجوانب الإيجابية والسلبية المتوقعة من الخصخصة للمنشآت الليبية العامة.

## جدول (٨)

ملخص نتائج تحليل آراء المستقصى منهم فيما يتعلق  
بالإيجابيات والسلبيات المتوقعة من الخصخصة

الجوانب المتوقعة من الخصخصة	المتوسط العام	المستوى العام للإيجابيات
١- الإيجابيات المتوقعة للمنشآت العامة،	٤,٠٩	موافق
٢- الإيجابيات المتوقعة للاقتصاد الليبي،	٤,٠٦	موافق
٣- السلبيات المتوقعة من الخصخصة،	٣,١١	محايد

ومن خلال الجدول (٨) يتضح أن اتجاهات و آراء العاملين نحو الإيجابيات أكثر منها نحو السلبيات، مما يمكن القول معه أن هناك اتجاهات إيجابية لدى العاملين بالشركات العامة الليبية نحو الخصخصة.

وبذلك يمكن قبول الفرض الأول بالدراسة والذي ينص على:

يتوقع العاملين بالشركات العامة الليبية أن تساهم عملية الخصخصة في تحسين الأداء العام للمنشآت والاقتصاد في ليبيا.

وعلى ذلك يمكن الإجابة على الجزء الأول من مشكلة الدراسة بأن هناك أدراكاً لدى العاملين والقائمين على الشركات العامة الليبية لأهمية خصخصة الشركات العامة الليبية كسياسة هامة و رئيسة للقضاء على اوجه القصور الحالية في تلك الشركات.

## النتائج :

**أولاً:** النتائج المستخلصة من خلال دراسة وتحليل اتجاهات وآراء العاملين بالشركات العامة الليبية نحو سياسة الخصخصة بشكل عام.

١- أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية أن هناك إدراكاً لدى القائمين على الشركات العامة الليبية لأهمية الخصخصة؛ حيث يرون أن هناك جوانب قصور عديدة سواء من حيث : الإدارة، أو البحث والتطوير، أو العاملين).

ونشير هذه النتائج - بشكل عام - إلي أن سياسة الخصخصة يمكن الاعتماد عليها كآلية للقضاء علي جوانب القصور العديدة التي تعاني منها الشركات العامة الليبية.

٢- أوضح تحليل آراء واتجاهات المستقضي منهم أنهم يدركون أن هناك العديد من الآثار الايجابية التي يمكن تحقيقها من خلال سياسة الخصخصة (في المتوسط ) من الاتجاهات نحو الجوانب السلبية التي يمكن أن تحدثها الخصخصة.

فقد ارتفع المتوسط العام لآراء المستقضي منهم فيما يتعلق بالآثار الإيجابية للخصخصة. هذا، وأوضحت الدراسة أنهم يرون أن أهم الإيجابيات المتوقعة - سواء على مستوى

الشركة أو على المستوى الاقتصادي للدولة - زيادة كفاءة الإنتاج وانخفاض الأسعار - خلق مناخ مشجع على الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية - رفع مستوى دخل العاملين ليبيا.

وقد انخفض المتوسط العام لآراء المستقضي منهم فيما يتعلق بالآثار السلبية التي يمكن أن تحدثها الخصخصة.

هذا، وأوضحت نتائج الدراسة أن المستقضي منهم يرون أن أهم السلبيات المتوقعة من

الخصخصة هي : سيطرة رأس المال الأجنبي الخاص على قسم مهم من الاقتصاد الليبي - إصابة بعض شرائح المجتمع بالظلم بسبب حرمانها من المشاركة في الحياة الاقتصادية - استيلاء عدد من دوى مراكز السلطة على وحدات الإنتاج بأسعار منخفضة - إضاعة الثروة العامة للدولة.

## التوصيات :

الإسراع في وضع نظام لتطوير الاقتصاد الليبي على أسس سليمة مادام الاقتصاد الليبي قد اعتمد منهجاً اقتصادياً يقوم على زيادة دور القطاع الخاص في العملية الاقتصادية، حتى يمكن طرح أسهم للاكتتاب العام على نطاق واسع مما يساعد على تنشيط الاقتصاد، وجذب مستثمرين جدد، وتحديد قيمة حقيقية للأسهم تعكس كافة البيانات والمعلومات حيث أن سوق رأس المال يعتبر عنصراً هاماً وحيوياً لدفع الشركات ومنشآت القطاع العام للخصخصة، ولدور سوق الأوراق المالية في إنجاح برنامج الخصخصة، وأن العلاج يتمثل في حزمة من السياسات تدعمها كافة الجهات المعنية بغرض توفير التكامل لعملية التطوير وبشكل استراتيجي بعيد المدى، وفي ذلك توصي الدراسة بالآتي:

- ١- طرح المزيد من حصص الشركات العامة التي سبق أن تم طرح شرائح منها وذلك مع مراعاة ظروف السوق، حيث اختيار التوقيت المناسب للطرح عامل أساسي في تحقيق نجاحه.
- ٢- إنشاء قاعات للتداول بمختلف المدن والأقاليم، للتيسير على راغبي التعامل في الأسهم والسندات بتلك الأماكن، مع توفير قسم للمعلومات بتلك القاعات.



## مراجع الدراسة:

- ١- أحمد البدرى عبد اللطيف، " دراسة العلاقة بين التغير فى نمط ملكية اسهم شركات قطاع الأعمال العام وكفاءة الأداء المالي بها بتطبيق على الشركات التى تم خصخصتها "، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.
- ٢- بن عيسى حودانه، خصوصيات القطاع الصناعي في ليبيا واحتمالات نجاح الخصخصة، مؤتمر الخصخصة في ليبيا، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، ٢٠٠٤.
- ٣- سهام فتحي، التخصصية والقطاع العام في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ١٩٩٦.
- ٤- الصديق علي بكير، مصطفى البشتي محمد، دراسة نقل ملكية الشركات والوحدات الإنتاجية، الهيئة العامة للملكية، طرابلس، ٢٠٠٣.
- ٥- محمد الهزايمة ، تقيم تأثير الخصخصة علي الأداء المالي والتشغيلي لشركات الأردنية ، رسالة ماجستير ، جامعة عمان ، ٢٠٠٤ .
- ٦- محمد أمين البتاتوني، القطاع العام السياحي والفندقي وإمكانيات ترشيده باتباع سياسة التخصصية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٥.
- ٧- محمود محمد داغر، القطاع الأهلي الليبي بين التمليك والإنشاء، بحث مقدم لمؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي، بنغازي، ٢٠٠٤.
- ٨- هدى محمد الشرقطى، اثر الخصخصة على الأداء لشركات الأردنية ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية إدارة الأعمال ، الأردن ، ٢٠١٠ ،

- 9- Awamleh, N., (2002), Public Officials, attitudes to work privatisation in Jordan, A field survey international Journal of Public Sector Management, Vol. 10, No. (3), PP. 227-256.
- 10- Catherine Eckel, Doug Eckel and Vijay Signal, Privatization and Efficiency: Industry Effects of the Sale of British Airways, Journal of Financial Economics, V. 43, 1997, PP. 274-298.
- 11- Ernst, (1999). Assessing the Impacts of Privatization: The Experience of Morocco International Journal of Public Sector Management, Vol. 12, No. 5, PP. 247-266.
- 12- Ogdeh, (2009), The Effect Privatization on Firms, Financial and Operating, Performance "Evidence from Jordan University of Jordan.
- 13- Omarn, (2001). Detecting the Performance Consequences of Prvatized Egyptian State Owned Enter Prices: Does Owner Hip Struct Really Matters, Vol. (10), No. 2, PP. 100-105.
- 14- Pohl, Gerhard, Robert E, Anderson, Stijn Claessens, and Simon Djankov, Privatization and Restructuring in Central and Eastern Europe: Evidence and Policy Options, 1997.